مؤشرات حقوق الإنسان: تأصيل مفاهيمي وتحليل لآليات الرصد وأدوار الفاعلين في تقييم منظومة الحقوق

الباحثة فايزة أحرشاو

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه

مختبر البحث: الأداء السياسي والدستوري

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

جامعة محمد الخامس بالرباط

تحت إشراف: الدكتور طه الحميداني

أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

جامعة محمد الخامس، الرباط

المغرب

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء إطار تحليلي لموضوع مؤشرات حقوق الإنسان من حيث مفهومها ووظائفها وحدودها، مع تفكيك آليات إعدادها وتفعيلها داخل منظومات التتبع والتقييم .وتنطلق من فرضية مفادها أن المؤشرات ليست مجرد أدوات تقنية محايدة، بل هي اختيارات منهجية تتأثر بالمرجعيات والمعايير الحقوقية، وبالسياقات الاجتماعية، وبموازين القوى بين الفاعلين المتدخلين في إنتاج المعرفة وتوظيفها. وعليه، تناقش الدراسة كيف يترجم الحق إلى متغيرات قابلة للرصد والقياس، وما هي مصادر البيانات الممكنة (الرسمية وغير الرسمية)، ومعايير جودة المؤشر من حيث الصدقية والموثوقية وقابلية المقارنة والملاءمة. ثم تنتقل إلى تحليل أدوار الدولة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في بناء المؤشرات واستعمالها في التخطيط، وصياغة السياسات العمومية، وتعزيز المساءلة .كما تتوقف عند الإشكالات المنهجية والأخلاقية المصاحبة لقياس الحقوق، خصوصا ما يتعلق بخطر الاختزال الكمي، والتحيزات المحتملة، وحماية المعطيات والفئات الهشة. وفي الختام، تقترح الدراسة توجها تكامليا يزاوج بين المؤشرات الكمية والأدوات النوعية (الدراسات الميدانية، الشهادات، تحليل السياسات) قصد ضمان قياس أكثر دقة وحساسية للسياق، بما يخدم حماية الحقوق وإعمالها بدل تحويلها إلى مجرد أرقام.

Abstract:

This study aims to develop an analytical framework for human rights indicators by examining their concept, functions, and limitations, and by unpacking the mechanisms through which they are designed and operationalized within monitoring and evaluation systems. It is grounded in the assumption that indicators are not merely neutral technical tools; rather, they are methodological choices shaped by human rights norms, social contexts, and power relations among the actors involved. Accordingly, the study discusses how rights are translated into observable and measurable variables, identifies possible data sources (official and non-official), and reviews key criteria for indicator quality, including validity, reliability, comparability, and relevance. It then analyzes the roles of the state, national human rights institutions, civil society, and international organizations in producing indicators and using them for planning, policymaking, and strengthening accountability. The study also highlights the methodological and ethical challenges associated with measuring rights, particularly the risk of quantitative reductionism, potential biases, and the protection of data and vulnerable groups. Finally, it proposes an integrative approach that combines quantitative indicators with qualitative tools (field studies, testimonies, and policy analysis) to ensure more accurate, context-sensitive measurement that supports the protection and realization of rights rather than reducing them to numbers.

مقدمة:

أضحى الحديث عن مؤشرات حقوق الإنسان جزءا أساسيا من لغة السياسات العمومية والتقارير الدولية، ليس فقط بوصفها أدوات تقنية للقياس، بل باعتبارها وسيطا بين المعيار الحقوقي (الالتزامات القانونية والقيمية) وبين الواقع الاجتماعي (الممارسات والنتائج). فحقوق الإنسان بطبيعتها مركبة ومتعددة الأبعاد، ويصعب اختزالها في أرقام صماء؛ ومع ذلك، فإن غياب أدوات قياس واضحة يضعف إمكانات التشخيص، والتتبع، والمساءلة، والتقييم. من هنا تنشأ الحاجة إلى مؤشرات قادرة على ترجمة المبادئ الحقوقية إلى دلائل قابلة للرصد، تبرز مستوى احترام الحقوق وحمايتها وإعمالها، وتتيح مقارنة الاتجاهات عبر الزمن أو بين المجالات، مع الحفاظ على المعنى الحقوقي وعدم تفريغه من محتواه.

يقوم مفهوم المؤشر الحقوقي على كونه علامة/دليلا قابلا للملاحظة يقربنا من فهم مدى تحقق حق معين أو تقدم سياسة عمومية مرتبطة به. غير أن المؤشرات لا تعمل منفردة؛ بل تبنى عادة ضمن منظومة تضم مؤشرات متعددة تغطي المدخلات والعمليات والمخرجات والآثار. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية التمييز بين مؤشرات تعكس الإطار المؤسسي والقانوني، وأخرى تتصل بـ جهود التنفيذ، وثالثة ترصد النتائج الملموسة على حياة الناس. كما تتطلب المؤشرات، حتى تكون ذات معنى، مراعاة جودة البيانات وشفافيتها، وإدماج البعد النوعي إلى جانب الكمي، وربط القياس بالسياق الاجتماعي والثقافي، لأن المؤشر ليس "حقيقة مطلقة"، بل اختيار منهجي قد يعكس أولويات وأحيانا تحيزات.

أما من حيث الآليات، فتتحدد مؤشرات حقوق الإنسان عبر سلسلة من المراحل: التعريف المفاهيمي للحق المراد قياسه، ثم التشغيل الإجرائي بتحويله إلى متغيرات قابلة للرصد، يلي ذلك جمع البيانات (إحصاءات رسمية، مسوح ميدانية، بيانات إدارية، رصد مجتمعي، تقارير مستقلة)، ثم التحقق والجودة (الدقة، الاتساق، قابلية المقارنة)، وأخيرا الاستخدام في التقارير الوطنية والدولية، وفي التخطيط والبرمجة، وفي التتبع والتقييم. وتبرز هنا مسألة حاسمة: هل تستخدم المؤشرات لتحسين السياسات وحماية الحقوق أم لتزيين التقارير وتحييد النقاش الحقوقي؟

وتتوزع الأدوار بين فاعلين متعددين: الدولة (القطاعات الحكومية وأجهزة الإحصاء والقضاء)، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والجامعات والخبراء، والإعلام، إضافة إلى المانحين والهيئات الرقابية. اختلاف مصالح هؤلاء الفاعلين يجعل المؤشرات ساحة تفاعل وتفاوض: بين مطلب الموضوعية التقنية، واعتبارات الشرعية الحقوقية، ومتطلبات المساءلة السياسية، وحدود المعطيات المتاحة. لذلك تظل مؤشرات حقوق الإنسان موضوعا يتجاوز التقنية إلى سؤال السلطة والمعنى: من يعرف ما الذي يقاس؟ وكيف؟ ولأي غاية؟

➢ **الإشكالية الرئيسية**

- كيف يمكن بناء واستخدام مؤشرات حقوق الإنسان بوصفها أدوات قياس ومساءلة فعالة، دون أن تؤدي عملية "الكم" إلى تبسيط الحقوق أو تفريغها من مضمونها، ومع ضمان الملاءمة للسياق، وجودة البيانات، وتعدد الفاعلين؟

➢ الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بمؤشرات حقوق الإنسان؟ وما حدود المفهوم بين الدلالة الحقوقية والقياس الإحصائي؟
- ما أهم أنواع المؤشرات وكيف تصاغ داخل منظومة قياس (قانون/سياسات/نتائج)؟
- ما الآليات العملية لإنتاج المؤشرات والتحقق من جودتها وتوظيفها في التتبع والتقييم؟
- من هم الفاعلون الرئيسيون في إنتاج المؤشرات واستعمالها؟ وما طبيعة الأدوار والتوازنات بينهم؟
- كيف يمكن دمج القياس الكمي بالتحليل النوعي لضمان فهم أعمق لواقع الحقوق؟

المطلب الأول: تعريف مؤشرات حقوق الإنسان

تعرف مؤشرات حقوق الإنسان بكونها أداة لتتبع التقدم في إعمال الحقوق والإمكانيات المساهمة في تحديد الثغرات في التنفيذ. كما أنها أيضا توفر إرشادات توجيهية على العناصر الأساسية للحقوق وكيفية ضمان تنفيذها. ولكي تعكس بشكل بمناسب معايير الحقوق يجب أن تكون شاملة بما يكفي، ويجب أن تكون أيضا محدودة العدد لضمان الجدوى وسهلة الاستخدام من قبل الدول وأصحاب المصلحة.

الفرع الأول: تعريف المؤشر

تعتبر المؤشرات أدوات تخطيط وقياس، يجب تحديدها بدقة، لكي تعكس النتيجة المرجوة. إذن فالمؤشرات كمية وقابلة للقياس، ويمكن استخدامها أيضا للتعبير عن العمليات والتفسيرات النوعية. فالمؤشر عامل أو متغير كمي أو نوعي لقياس الإنجاز، ويعكس التغييرات المرتبطة بتدخل الفاعل التنموي، و المساعدة في تقييم الأداء الأمثل للتنمية.[1]

يوضح هذا التعريف أن المؤشرات قد تصف الانجازات وتستخدم لقياس التطور وهي إما البيانات الكمية والنوعية تشير الى دراسة السلوك والمواقف والقيم والتصورات[2]. ويمكن ذكر بعض التعاريف للمؤشر حسب تقارير المنضمات الدولية على سبيل المثال لا الحصر:

أ- المؤشرات هي أجزاء من المعلومات التي توفر معطيات لدراسة مجموعة من القضايا تتميز بالتطور عبر الزمن[3].

ب- المؤشرات هي أجزاء من المعلومات التي تسلط الضوء على وضع الدول في مجال حقوق الانسان[4].

ت- من الناحية الفنية، يشير المؤشر إلى مجموعة من الإحصائيات لظواهر لا يمكن قياسها بشكل مباشر. وغالبا ما تستخدم المؤشرات لدراسة البيانات المتعلق بالظروف الاجتماعية[5].

ث- المؤشر: عامل كمي أو نوعي أو متغير يوفر طريقة بسيطة وموثوقة يعنى بقياس الإنجاز، و يعكس التغييرات المرتبطة بتنفيذ السياسة العمومية، و المساعدة في تقييم أداء الفاعل التنموي[6]، وهذا التعريف الاخير حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة المساعدة الإنمائية.

ج- المؤشرات هي متغيرات تستخدم للإشارة إلى خصائص الوضع وقياس التغيير. على سبيل المثال: يعتبر ارتفاع عدد الأطفال مؤشرا يدل على ارتفاع النمو (مؤشرا كمي) وقد تكون إمكانية النوم في غرفة مختلفة عن غرفة حيوانات المزرعة مؤشرا على الرفاهية في بعض المجتمعات

---

[1] OECD/DAC, Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management, Evaluation and Aid Effectiveness, Development Assistance Committee, OECD/DAC 2002, p 25; Danida: Monitoring at Programme and Project Level – General Issues, Technical note, Danida 2006, p 3-5.

[2] Human Rights Indicators at Programme and Project Level, Guidelines for DEFINING Indicators Monitoring and Evaluation the danish institute for human rights , 2006, p 11.

[3] In J. Abbot and I. Gujit: "Changing views on change: participatory approaches to monitoring the environment," International Institute for Environment and Development, SARL Discussion Paper 254, 1998, p 40.

[4] In Abbot and Gujit, 1998, p 40.

[5] In M. Green, What we Talk about when we Talk about Indicators: Current approaches to Human Rights Measurement, UNDP, International Anti-Poverty Law Center, 1999.

[6] OECD/DAC: Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management, Evaluation and Aid Effectiveness, Development Assistance Committee, OECD/DAC 2002, p 25; Danida: Monitoring at Programme and Project Level – General Issues, Technical note, Danida, 2006, p 3-5.

(مؤشرا نوعي)، ويمكن أن تكون المؤشرات مركبة على سبيل المثال مؤشر التنمية البشرية، الذي يتألف من متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد البالغين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما هناك مؤشرات للأهداف والعملية والإنجاز والنتائج والأداء والأثر[7].

ح- المؤشرات: الملخصات المجمعة والمجمعة للحقائق، باعتبارها علامات إرشادية لما هو الوضع عليه وكيف يتطور. على سبيل المثال وجود أحزاب سياسية تعمل بحرية والصحف الكبرى التي لا تخضع لسيطرة الدولة هي مؤشر على مراعاة الحريات المدنية والسياسية [8].

خ- المؤشر: متغير يوفر معلومات محددة عن حالة أو وضع ما.[9]

يستخلص من هذه التعريفات المختلفة أنها تشترك في سمة واحدة مشتركة للمؤشرات، إذ تعبر وتقيس أكثر من سمة واحدة لواقع اجتماعي معين، فمتوسط الدخل الفردي، على سبيل المثال، يقيس أيضا القدرات الاجتماعية، وبالتالي فهو واحد من المؤشرات التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤشر التنمية البشرية[10].

وبالتالي، قد يكون تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة المساعدة الإنمائية كافيا لأنه يوفر أربع خصائص أساسية للمؤشرات، أي قد تكون كمية أو نوعية بطبيعتها، ويمكن استخدامها لوصف الحالة الظرفية، ومقارنتها على مرور الزمن. بالإضافة فالمؤشرات هي البيانات المستخدمة من قبل المحللين أو المؤسسات والمنظمات الدولية لوصف المواقف الموجودة أو لقياس التغييرات أو الاتجاهات على مدى فترة من الزمن. هي وصف للظروف أو الأداء الذي قد يوفر نظرة واضحة للمسائل ذات الأهمية الكبرى أبعد مما يتم قياسه بالفعل. ويشير أيضا هذا التعريف أولا إلى أن ما يحول البيانات إلى مؤشرات هو توفر مؤسسات وطنية تحليلية. كما أن المؤشرات هي أيضا أدوات تواصل تستخدمها المنظمات من أجل تسهيل إصدار الشهادات ومراقبة الفعالية. وأخيرا، يتم استخدام المؤشرات أيضا لقياس التغيير.

الفرع الثاني : مفهوم مؤشرات حقوق لإنسان

لغرض هذا البحث يمكن تعريف مؤشر حقوق لإنسان بكونه معلومات محددة عن حالة أو وضع شيء ما أو حدث أو نشاط أو نتيجة يمكن إقامة الصلة بينها وبين معايير ومقاييس حقوق الإنسان، وتتناول مبادئ حقوق الإنسان وشواغلها وتعرب عنها، ويمكن استخداهما لتقييم ورصد تعزيز حقوق الانسان وتنفيذها. وبتعريف المؤشرات على هذا النحو، يمكن أن يكون بعضها متفردا لحقوق الإنسان لأن وجودها مرتبط بمعايير أو مقاييس محددة لحقوق الإنسان، ولأنها لا تستخدم عادة في سياقات أخرى[11].

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون هناك عدد كبير من المؤشرات الأخرى، كالإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية الشائعة الاستخدام مثل التنمية البشرية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتي تستوفي بشكل ضمني جميع المتطلبات التعريفية لمؤشرات حقوق الإنسان على النحو المبين في هذا التعريف، ويمكن لأخذ بها كمؤشرات لحقوق الإنسان، ما دامت تتصل بمعايير

---

[7] Britha Mikkelsen, Methods for Development Workand Research. A New Guide for Practitioners, SAGE Publications, New Delhi, Thousand Oaks, London 2005, p 347.

[8] M. Radstaake and D. Bronkhorst: Matching Practice with Principles. Human Rights Impact Assessment: EU Opportunities, HOM, Utrecht, 2002, p. 2, and "Appendix 2: The Use of Indicators", p 47-48.

[9] UNDP, Indicators for Human Rights Based Approaches to Development in UNDP Programming: A User's Guide, UNDP, New York, 2006, p 21.

[10] يعتمد مؤشر التنمية البشرية على 1) متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 2) البالغون معدل معرفة القراءة والكتابة والمجمعات الابتدائية والثانوية والعالية نسبة القيد الإجمالية، و3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

حقوق الإنسان ومبادئه. وهذا الفهم الواسع لمصطلح المؤشر يتيح لها اتخاذ أشكال متنوعة ذات طابع نوعي وكمي، وقد يؤدي هذا بدوره إلى تعدد مناحي إدراك مفهوم ومنهجيات إعداد المؤشرات.

إذن فمؤشرات حقوق الإنسان مثل انتهاكات حرية التعبير أو الحق في التجمع أو انتهاك الحظر المفروض والتعذيب وسوء المعاملة، تقدم معلومات عن مجتمع معين، وأيضا يمكن رؤيتها كمكونات مهمة في تعريف النظام على أنه سلطوي أو قمعي.

المطلب الثاني : المعايير المعتمدة لصياغة مؤشرات حقوق الإنسان

إن المؤشرات المعتمدة لقياس مدى فعلية حقوق الإنسان، يجب أن تكون وصفية للمواقف، وقابلة للقياس، وأن تكون دقيقة. وهو ما سيتم تناوله من خلال هذه المعايير:

الفرع الأول : معيار الهدف الذكي (SMART)

يجب أن تكون المؤشرات تتماشى مع معيار SMART بحيث تكون[12]:

1. محددة: تستهدف مجال معين.
2. قابلة للقياس: تقيس التقدم.
3. يمكن تحقيقها: تحدد ما ستقوم به.
4. واقعية: تحدد النتائج التي يمكن تحقيقها بصورة واقعية، بالنظر إلى الموارد المتاحة.
5. مرتبطة باطار زمني: تحدد متى ستتحقق النتائج[13].

غير أنه في مجال حقوق الإنسان، لا يوجد إطار معين للعمل بالمؤشرات، حيث يطرح ذلك العديد من الاشكالات من قبيل:

- أن المؤشرات غير قابلة للتحقق ببساطة لأن ليس لها إطار معين.
- المؤشرات القياس الكمي لا تكون دائما ذات مصداقية.
- المؤشرات ليست مرتبطة بفترة زمنية معينة، أي أنها لا تسمح بمقارنة النتائج مع مرور الوقت[14].

الفرع الثاني: معيار قائمة المراجعة لتطوير المؤشرات فيما يتعلق بالأداء في قطاع العدالة من قبل معهد فيرا للعدالة

يجب أن يكون المؤشر:

1. واقعي: قابل لقياس ما يرجى قياسه.
2. متوازن : ان تكون نتائج القياس واضحة اي انها لا تتسم بالغموض.

---

[12] In ITAD, Monitoring and the Use of Indicators. Consultancy Report to DG VIII, European Commission, Brussels 1996, the term Trackable is used instead of Timeframed. However, the use of the term Time-framed has recently become more widespread. According to different traditions, there are a variety of alternative terms related to some of the other SMART-letters as well. Thus, while M nearly always stand for Measurable, S can also stand for Significant or Simple, A can stand for Acceptable, Achievable or Action-oriented, and R can stand for Realistic or Result-oriented. In certain contexts, the acronym SMART does not refer to the criteria for defining indicators, but to the criteria defining SMART goals

[13] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%AF%D9%81_%D8%B0%D9%83%D9%8A

[14] Human Rights Indicators at Programme and Project Level, Guidelines for DEFINING Indicators Monitoring and Evaluation the danish institute for human rights, 2006, p 14.

3. حساس: حساس تجاه التغييرات المرغوبة وتجاه المجموعات المحددة.
4. محفز: تحفيز الأداء المقصود.
5. عملي : ميسور التكلفة ودقيق ومتاح.
6. مشروعة : شرعية في نظر أولئك الذين يصغونها، وأيضا لدى الفئة المستهدفة .
7. واضح : لكي يفهم من قبل المجموعات المستهدفة[15].

اذ يمكن القول أن هناك تشابه كبير بين معيار SMART ومعيار هذه القائمة في صياغة المؤشرات.

الفرع الثالث: معيار HOM

ساهمت اللجنة الإنسانية لحقوق الإنسان في هولندا في تحديد قائمة توضح خصائص المؤشر مفيدا للاشتغال به[16]:

1. يمكن التحقق منه وعلى أساس معلومات موثوقة.
2. مهم للغاية من حيث الحق المعنى.
3. قابل للاستبدال (عندما يتم جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات من قبل شخص آخر فاعل).
4. صالح (هل يقيس ما يجب قياسه؟).
5. مبنى على معلومات موثوقة ومتاحة.
6. تحديده والاتفاق عليه في بداية الدراسة أو المشروع.

بالإضافة إلى معايير SMART ومعيار قائمة معهد فيرا للعدالة، يقترح معيار HOM أن مؤشرات حقوق الإنسان يجب أن تغطي المحتويات الموضوعية لحقوق "ذات أهمية كبيرة من حيث الحق المعنى". ومع ذلك، في سياق البرامج والسياسات العمومية، ينبغي الاعتراف بأن المؤشرات تقيس حقوقا محددة. وخاصة مؤشرات العمليات التي تتعلق بتنزيل السياسات العمومية. والبرامج والمشاريع، ولا يمكن قياس هذه البرامج، الا من خلال مؤشرات النتائج (مؤشرات النتائج تقيس نتيجة المشروع وتنقسم إلى مؤشرات التأثير (المدى القصير) ومؤشرات الأثر (المدى الطويل)).وليس مؤشرات الأداء(مؤشرات الأداء تقيس أداء المشروع ، أي ناتج المشروع اثناء تسليمه). في العديد من الحالات يمكن قياس أداء المنظمة بشكل مناسب وبدقة إذا كانت منظمة تعنى بحقوق الإنسان. كما أن معيار HOM اورد على أن المؤشرات يجب أن تكون قابلة للاستبدال، عكس المعايير السابقة التي اوجبت أن يكون المؤشر محدد بحيث لا يمكن خلطه مع أشياء أخرى[17].غير أن هذا الشرط

[15] Vera Institute of Justice, Measuring Progress toward Safety and Justice: A Global Guide to the Design of Performance Indicator across the Justice Sector, Vera Institute of Justice, New York, November 2003.

[16] Marike Radstaake and Daan Bronkhorst, Matching Practice with Principles. Human Rights Impact Assessment: EU Opportunities, HOM, Utrecht, 2002, p 47.

[17] In another context, the word "reliability" is used. Britha Mikkelsen defines reliability in the following way: "Consistency or dependability of data and judgements, with reference to the quality of instruments, procedures and analyses to collect and interpret data. Information is reliable when repeated observations using the same instrument under identical conditions produce similar results." B. Mikkelsen, 2005, p 348.

لا ينبغي أن يكون أثناء جمع البيانات، إنما كوسيلة التفكير في تحديد خصوصية المؤشر[18]. بالإضافة لذلك لكي يكون مؤشر ذو فعالية، يجب أن يكون قابل للقياس وواضح ودقيق ومناسب لسياق الذي يتم استخدامه فيه[19].

الفرع الرابع : معيار DANIDA

في منشور المراقبة على مستوى البرامج والمشاريع، أنتجت Danida قائمة من الاقتراحات حول كيفية تشكيل مؤشرات جيدة وذات صلة بإعمال حقوق الانسان[20]:

1. صالح – هل يمثل المؤشر النتيجة المقصودة من لقياس؟
2. الهدف – هو الحق المعنى بالقياس؟
3. موثوقة – هل البيانات متسقة و قابلة للمقارنة بمرور الوقت؟
4. عملي – يمكن من جمع البيانات بسهولة وفي الوقت المناسب وبتكاليف معقولة؟
5. مفيدة – هل ستكون البيانات مفيدة لصنع القرار ؟
6. مملوكة – هل يتفق الفاعليين والفئة المستهدفة على أن هذا المؤشر ؟

المطلب الثالث : أنواع مؤشرات حقوق الإنسان

ينبغي أن تضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قائمة المؤشرات ليتسنى لها تحديد ما إذا كانت هذه السياسات العمومية قد أنجزت الأهداف التي حددتها لنفسها وتقييم جوانب أداءها وأثرها وهي تنقسم إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة.

الفرع الأول: المؤشرات التقليدية

تنقسم بدورها إلى مؤشرات كمية، نوعية، مؤشرات الأداء والامتثال، مؤشرات تشاركية.

الفقرة الأولى: المؤشرات الكمية

تقيس المؤشرات الكمية أشياء يمكن عدها. وفي مجال حقوق الإنسان ستكون أمثلة المؤشرات الكمية هي نسبة معدلات المنخرطين في الرعاية الصحية أو معدلات معرفة القراءة والكتابة أو عدد ما يبلغ عنه من حالة الوفاة في الاحتجاز. كما قد تشمل المؤشرات عدد التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية و الشكاوى المعالجة. والمؤشرات الكمية تتسم بالواقعية لأنها من ناحية المبدأ قابلة للمقارنة والتحقق. ولكن في الممارسة العملية لا تتسم هذه المؤشرات بالوضوح الكامل. فالأعداد التي تبدو بسيطة وقابلة للمقارنة هي عكس ذلك في كثير من الحالات ولكنها غالبا ما تبدو كما لو كانت تقدم معلومات موضوعية لأنها بيانات كمية تتألف من أعداد.

تنطوي المؤشرات الكمية على اثنين من العيوب المحتملة الأساسية:

- قد تستعمل هذه المؤشرات لا لسبب سوى لإمكانية قياسها، بدون البحث المتعمق فيما إن

كانت تقدم معلومات مفيدة وهامة عن القضية موضع الدراسة.

---

[18] B. Mikkelsen, 2005, p 292-293.

[19] Danida, Monitoring at Programme and Project Level – General Issues, Technical Advisory Service, Danida, Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen April, 2006, p 11.

[20] Danida, Monitoring at Programme and Project Level – General Issues, Technical Advisory Service, Danida, Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen April 2006.

- لا يمكن فهم العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية المعقدة فهما كافيا إلا من خلال تحليل نوعي. والقياسات الكمية تقدم في أفضل الحالات صورا سريعة عن أوضاع الأشياء في لحظات بعينها، وهي في أسوأ الحالات مضللة لأنها لا توضح عمليات التغير الدينامية[21].

الفقرة الثانية: المؤشرات النوعية

إن أوجه الضعف في المؤشرات الكمية هو بالضبط السبب في استعمال المؤشرات النوعية. وتحاول المؤشرات النوعية تقييم طابع الأحداث والعمليات وطبيعتها المتغيرة لا مجرد إحصاء عددها.

وسؤال مجموعة مستهدفة في دراسة احصائية عن رأيها هو شكل بسيط من أشكال استعمال المؤشرات النوعية. وقد يطلب من مقدمي الشكاوى تقييم الاستجابة لشكواهم، كما يمكن توجيه سؤال الى المسؤولين عن المهارات التي اكتسبوها أثناء دورة تدريبية على حقوق الإنسان. ويمكن تجميع الإجابات التي يتم الحصول عليها تحت عناوين مثل: "أشعر بالرضا جدا"، "أشعر بالرضا"، "لا أشعر بالرضا" وبذلك يتم تحديدها كميا.

هذا النهج أدق من الأسلوب الكمي البسيط. فهو يتيح طريقة لتجزئة البيانات ومعالجة المفاهيم والآراء. ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات النوعية القابلة للتحديد الكمي تتقاسم مع الأساليب الكمية نفس عيوبها. فهي تحاول اختزال العمليات الاجتماعية المعقدة والدينامية إلى فئات جامدة ومصطنعة[22].

قد تكون المؤشرات كمية أو نوعية. وتعتبر الأولى من منظور ضيق مماثلا (للإحصاءات) كالأعداد أو النسب المئوية، في حين أن الثانية تشمل أي معلومات متداولة تستخدم كنص سردي أو تحليلي وهكذا تكون المؤشرات المتعلقة بمعدلات التحاق الأطفال في سن التمدرس بالتعليم، والمؤشرات المتعلقة بعدد المصادقة على المعاهدات، والإطار الزمني لتنفيذ السياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان ونطاق تغطيتها، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان، وحالات وقوع الاختفاء القسري أو غير الطوعي، كلها أمثلة على المؤشرات الكمية. وفي الوقت نفسه، تستخدم أيضا على نطاق واسع "القوائم المرجعية" أي مجموعات الأسئلة والبيانات السردية وتحليلية المصنفة التي تسعى إلى إكمال أو إيضاح المعلومات – الرقمية أو غيرها – المتصلة بإعمال حقوق الإنسان. وتعتبر هذه القوائم المرجعية مؤشرات مفيدة للحالة المشمولة بالرصد أو التحليل. وفي هذه الحالات، يشير استخدام كلمة "مؤشر" إلى معلومات تتجاوز الإحصاءات ولها طابع نوعي. ويفضل خبراء العديد من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة وداخل الأوساط المعنية بحقوق الإنسان هذا التفسير لكلمة المؤشر، مع التركيز ضمنيا على الجانب النوعي.

وهذان الاستخدامان الرئيسيان لكلمة "مؤشر" داخل الأوساط المعنية بحقوق الإنسان لا يعبران عن نهجين متعارضين. وبالنظر إلى مدى تعقد عملية تقييم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، تكون كافة المعلومات النوعية والكمية ذات الصلة محتملة الفائدة. فيمكن للمؤشرات الكمية أن تيسر إجراء التقييمات النوعية بقياس حجم أحداث معينة. وبالمثل يمكن للمعلومات النوعية أن تكمل تفسير المؤشرات الكمية. ويمكن تسليط الضوء على أوجه تكامل مماثلة بين المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية[23].

الفقرة الثالثة: مؤشرات الأداء والامتثال

أولا- مؤشرات الأداء: هي السماح بالتحقق من التغييرات التي يحدثها التدخل الإنمائي مقارنة بما كان مخططا له. وهي تقوم على مبادئ البرمجة ومصطلحاتها (كتصنيف المؤشرات الى مدخلات-مخرجات- نواتج-تأثريات) وتدرج أساسا في أنشطة كل برنامج. يمكن استخدام هذه

[21] المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2005 ص 29.

[22] نفسه، ص 30.

[23] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مؤشـــرات حقوق الإنسان: دليل للقياس نيويورك جنيف 2012، ص 17.

المؤشرات في رصد أداء أنشطة البرامج وفي تقييم مدى توافقها مع بعض معايير حقوق الانسان[24]، ومع ذلك فمؤشرات الأداء، على الرغم من فائدتها في المضي قدما بنهج قائم على حقوق الإنسان في إعداد برامج التنمية، لا تسجل سوى بعض جوانب معايير حقوق الإنسان الشاملة. كما أرسيت في مختلف الصكوك محدودة وكثيرا ما تكون عرضية[25]. وتبقى تغطيتها لمعايير حقوق الإنسان على النحو المبين في الأدبيات والمطبق في الممارسة الراهنة، لا يوفر في حد ذاته وسيلة مناسبة للمضي قدما في إعداد مؤشرات لإعمال حقوق الإنسان وفي تشجيع استخدام هذه المؤشرات.

ثانيا– مؤشرات الامتثال: وهي في سياق حقوق الإنسان متأصلة بشكل صريح بمعايير حقوق الإنسان. والغرض من هذه المؤشرات هو رصد مدى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك المعايير، ومدى تحققها من نتائج يمكن ربطها بتحسن التمتع بحقوق الإنسان. ويتصل العمل بها لتحديد مؤشرات يمكن استخدامها لتعزيز امتثال المكلفين بالمسؤوليات لما عليهم من التزامات تتعلق بحقوق الإنسان ورصد هذا الامتثال غير أنه في سياقات محددة، حين تكون البرامج مصممة لزيادة إعمال حقوق الإنسان، أو يكون لها إسهام في تنفيذ التزامات محددة بحقوق الإنسان، كالتوسع في التعليم الابتدائي المجاني، فإن مؤشرات الأداء الخاصة بالبرامج ستساعد أيضا في تقييم امتثال كل برنامج لمعايير حقوق الإنسان[26].

الفقرة الرابعة: المؤشرات التشاركية

تحدد طريقة تعريف البيانات وانتقائها وجمعها وتحليلها ما إذا كانت المؤشرات الكمية أو النوعية مؤشرات تشاركية أم لا. وفي حين أن المؤشرات غير التشاركية هي مؤشرات مفروضة من الخارج، أي يفرضها مثال مديرو برامج المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، فإن المؤشرات التشاركية تستند إلى آراء شركاء المؤسسات الوطنية وآراء المستفيدين من أنشطتها أو برامجها. ويتم وضع هذه المؤشرات بطريقة جماعية من خلال أورش العمل، ومشاركة أصحاب المصلحة والفاعلين الرسمين تبرز الآثار التي لا يمكن بالضرورة رؤيتها من داخل المؤسسة. وفي بعض الأحيان تكون المعلومات المتحصلة من خلال نهج تشاركي لاستكمالا للمعلومات المتاحة من مؤشرات رسمية بقدر أكبر، وقد تتناقض في أحيان أخرى مع هذه المعلومات.

ومن المؤكد أن نوعية هذه المؤشرات تتحسن من طرف أصحاب المصلحة، وهم المستفيدون والشركاء أساسا، وكذلك الهيئة التي تضطلع المؤسسة الوطنية بالمسؤولية التي شاركت في هذا العمل. ووجود المدخلات من جميع الجوانب يؤدي على الأرجح إلى تقليل النتائج غير المتوقعة والصعوبات الشاقة التي ينطوي عليها تفسير البيانات[27].

الفرع الثاني: المؤشرات الحديثة

تضم المؤشرات الهيكلية، العمليات، النتائج:

- المؤشرات الهيكلية

بمجرد مصادقة الدولة على معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان، تنشأ الحاجة إلى تقييم التزامها بتنفيذ المعايير التي قبلتها. وتساعد المؤشرات الهيكلية في إجراء مثل هذا التقييم. فهي تعكس التصديق على الصكوك القانونية واعتمادها، ووجود بل وإنشاء الآليات المؤسسية الأساسية التي تعتبر ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته، وعلى المؤشرات الهيكلية أن تركز أولا وقبل كل شيء على طبيعة القانون الداخلي

---

[24] undp.web://http from Available. 2006 March", guide' users a: programming UNDP in development to approaches based rights human for Indicators, "UNDP pdf.20guide%20indicators%HRBA/docs06/oslocentre/org.

[25] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، م.س، ص 19.

[26] نفسه، ص 20.

[27] المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، م.س، ص 30.

المتصل بحق معين من الحقوق – أي ما إذا كان يتضمن المعايير الدولية المطلوبة – والآليات المؤسسية التي تعزز تلك المعايير وتحميها. كما يجب أن تنظر المؤشرات الهيكلية إلى الإطار السياسي للدولة واستراتيجياتها على أنها تنطبق مع هذا الحق. فهي مهمة للغاية لمواصلة إعمال حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن يحدد بيان يتعلق بالسياسة العمومية عن هذا الموضوع الخطوط العريضة لأهداف الحكومة، و إطارها السياسي، و استراتيجيتها، و خطة عملها الملموسة لمعالجة القضايا المندرجة تحت هذا الموضوع. ومع تقديم مؤشر تعهد الحكومة بمعالجة الموضوع، يمكنها أيضا أن تقدم أسسا مرجعية متصلة به لمساءلة الحكومة عن حالات الفعل أو الامتناع المتعلقة به. وعلاوة على ذلك، فالسياسة العمومية وسيلة لترجمة التزامات الدولة الطرف بحقوق الإنسان إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ، يساعد في إعمال حقوق الإنسان. ومن ثم، فمن المهم عند تحديد المؤشرات الهيكلية لمختلف الحقوق ضرورة توفر سياسة عمومية محددة بشأن القضايا ذات الصلة المباشرة بتنفيذ حقوق الإنسان .[28]

- **مؤشرات العمليات**

تقيس مؤشرات العمليات الجهود المستمرة التي يبذلها المكلفون بالمسؤوليات لتحويل تعهداتهم بحقوق الإنسان إلى النتائج المرجوة .وبخلاف المؤشرات الهيكلية، يتصل الأمر بمؤشرات تقيم استمرارية السياسات والتدابير الخاصة التي يتخذها المكلفون بالمسؤوليات لتنفيذ تعهداتهم على أرض الواقع. وتشير تدابير السياسات الحكومية إلى جميع الخطوات، بما فيها البرامج العامة للتنمية، واعتماد الميزانية، والتدخلات الخاصة في مجال التنظيم، التي تكون الدولة مستعدة لاتخاذها من أجل وضع اعترامها و تعهداتها لبلوغ النتائج المقترنة بإعمال حق معين من حقوق الإنسان موضع التنفيذ. وهكذا، يربط مؤشر العمليات تدابير السياسات الحكومية بأهداف مرحلية يمكن أن تتحدد تحقق النتائج المرجوة في مجال حقوق الإنسان[29].

- **مؤشرات النتائج**

تحرص مؤشرات النتائج، نتائج فردية أو جماعية عكس حالة تمتع الدولة بحقوق الإنسان في سياق معنى. ويوحد مؤشر النتائج عامل الزمن وتأثير مختلف العمليات التي يقوم عليها (التي يمكن رصدها من خلال مؤشر واحد للعمليات أو أكثر)، وكثيرا ما يكون مؤشرا بطيء الحركة، إذ يتأثر بشكل أقل مقارنة بمؤشر العمليات عند إبراز التغيرات على سبيل المثال، يمكن أن يكون مؤشر العمر المتوقع أو المؤقتة بالنسبة للوفيات مرهونين بتطعيم السكان، أو توعيتهم بالصحة العامة، أو الحصول على التغذية الكافية، أو خفض العنف البدني والجرمية .وبالمثل، يمكن الربط بشكل طبيعي بين النتائج المتعلقة بحالة التبليغ عن التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعمليات التي تسعى إلى تكوين المعنين بتنفيذ القوانين وإجراء التحقيقات وتدابير تحسين المساءلة عن سلوكهم، وظروف الاحتجاز. ومن المفيد أحيانا النظر إلى مؤشرات العمليات ومؤشرات النتائج باعتبارها متغيري التدفق والحصيلة على التوالي. فمؤشر "التدفق" يتيح رصد التغيرات خلال فترة من الزمن، ومن ذلك مثالا إنتاج لحبوب الغذائية واستيرادها وتصديرها، أو عدد حالات الحرمان التعسفي من الحرية خلال فترة مرجعية. أما مؤشر "الحصيلة"، فيقيس النتيجة المجمعة للتغيرات عند نقطة زمنية واحدة، ومن ذلك مثالا توفر الحبوب الغذائية للفرد، أو التدابير المتعلقة بالجسم البشري والتغذية لأطفال المدارس.[30]

[28] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، م.س، ص 35.

[29] نفسه، ص 36.

[30] المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأمم المتحدة، م.س، ص 38.

خاتمة:

في ختام هذا الموضوع، يتبين أن مؤشرات حقوق الإنسان لم تعد مجرد أدوات تقنية لقياس أوضاع الحقوق والحريات، بل أصبحت إطارا تحليليا متكاملا يسهم في فهم دينامية منظومة الحقوق داخل المجتمع والدولة. فمن خلال التأصيل المفاهيمي لمؤشرات حقوق الإنسان، يتضح أنها تمثل جسرا بين النصوص القانونية والممارسات الواقعية، إذ تمكن من تحويل المبادئ المجردة الواردة في الاتفاقيات الدولية والدساتير الوطنية إلى معايير قابلة للرصد والتقييم والمساءلة.

كما أظهر تحليل آليات الرصد أن فعالية هذه المؤشرات ترتبط بمدى توفر منظومة مؤسساتية متكاملة تقوم على الشفافية، وإنتاج البيانات الدقيقة، واعتماد منهجيات علمية في التتبع والتقييم. فآليات الرصد، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، تؤدي دورا محوريا في كشف الفجوة بين الالتزامات المعلنة والواقع العملي، وفي توجيه السياسات العمومية نحو تعزيز حماية الحقوق الأساسية وضمان احترامها.

ومن جهة أخرى، برزت أهمية تعدد الفاعلين في عملية تقييم منظومة حقوق الإنسان، حيث تتكامل أدوار المؤسسات الدستورية، والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، إضافة إلى الباحثين والخبراء. ويعد هذا التعدد عنصرا أساسيا لضمان موضوعية التقييم وشموليته، لأنه يتيح مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين البعد القانوني والمؤسساتي والاجتماعي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن تطوير مؤشرات حقوق الإنسان وتعزيز آليات رصدها يشكل خطوة أساسية نحو ترسيخ الحكامة الحقوقية، وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. كما يظل التحدي الأكبر قائما في ضرورة تحسين جودة البيانات، وتعزيز استقلالية مؤسسات الرصد، وتوسيع مشاركة المجتمع في عملية التقييم، بما يضمن الانتقال من مجرد قياس الحقوق إلى تفعيلها وترسيخها في الواقع المعيش.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية

- المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2005، تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) .
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)، 2012، مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس، نيويورك–جنيف: الأمم المتحدة.

المراجع الإنجليزية

- Danida, 2006, Monitoring at Programme and Project Level – General Issues, Technical Note, Copenhagen: Ministry of Foreign Affairs of Denmark.
- Danish Institute for Human Rights, 2006. Human Rights Indicators at Programme and Project Level: Guidelines for Defining Indicators (Monitoring and Evaluation). Copenhagen: The Danish Institute for Human Rights.
- ITAD, 1996, Monitoring and the Use of Indicators, Consultancy Report to DG VIII, European Commission, Brussels.
- Mikkelsen, Britha, 2005, Methods for Development Work and Research: A New Guide for Practitioners, New Delhi; Thousand Oaks, CA; London: SAGE Publications.
- OECD/DAC (Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Assistance Committee), 2002, Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management (Evaluation and Aid Effectiveness), Paris: OECD.
- Radstaake, Marike, and Daan Bronkhorst, 2002, Matching Practice with Principles: Human Rights Impact Assessment: EU Opportunities, Utrecht: HOM.
- UNDP (United Nations Development Programme), 2006, Indicators for Human Rights Based Approaches to Development in UNDP Programming: A User's Guide, New York: UNDP.
- Vera Institute of Justice, 2003, Measuring Progress toward Safety and Justice: A Global Guide to the Design of Performance Indicators across the Justice Sector, New York: Vera Institute of Justice.
- Abbot, J. and I. Guijt, 1998, "Changing Views on Change: Participatory Approaches to Monitoring the Environment." SARL Discussion Paper 254, London: International Institute for Environment and Development (IIED).
- Green, M. 1999, What We Talk about when We Talk about Indicators: Current Approaches to Human Rights Measurement, UNDP; International Anti-Poverty Law Center.